

بسم الله الرحمن الرحيم
 تحذرك اللهم على نعم بوزن الحد بارزها واصل على نبيك محمد هادي
 الأمة لرشادها وعلى اله وصحبه ما قامت الطروس والسطور لعيون
 الالفاظ مقام بياضها وسوادها ونضغ اليد في سبغ الموانع عن
 اكمال جمع الجوامع الا في الاصول بالقواعد القواطع البالغة من
 الاصاطة بالاصلين مبلغ ذوي الحد والشمير الوارد من زهاء مائة
 مصنف منها لثروي وغير المحيط بزبدة ما في شرعي على الختم والمناهج
 مع مزيد كثير ويتجوز في مقدمة ما وسعة كتب **السلام في**
العلامات اصول الفقه دلائل الفقه الاجمالية وقيل معرفة
 والاصولي العارفينها وبطرق استفادتها ومستفيدها والفقه العلم
 بالاحكام الشرعية العلمية المكتسب من ادلتها التفصيلية والحكم
 خطاب الله المتعلق بفعل المكلف من حيث انه مكلف ومن ثم
 احكم الله الحسن والقيح يعني ملائمة الطبع ومنازلة
 وصفة الكمال والنقص عقلي ويعني ترتيب الازم عاجلا والعتاب
 اصلا شرعي خلافا للمعتزلة وشكر المنعم واجب بالشرع والعقل
 واحكم قبل الشرع بل الامر موقوف الى وروده وحكم المعتزلة
 العقل فان لم يقض خيالها الوقفا عن الخط والاباحة والصور
 يتناع تطبيق الفاعل والمجاوذة المذرة على الصعج ولو على
 العقل وانتم القائل لا يثاره نفسه ويتعلق الامر بالمعروف
 تعلقا معنويا خلافا للمعتزلة ثمان اقتضى الخطاب الفعل اقتضاه
 حجازيا

حازما فاجاب او غير حازم فندب والترك حازما فمقدم او
 غير حازم بنهي مخصوص فكراهة او غير مخصوص فمخلاق الاولى
 او التخيير فاباحة وان ورد سببا وشرطا ومانعا وصحبا
 وفاسدا فوضع وقد عرفت حدودها والفرص والواجب مترادفا
 خلافا لابي حنيفة وهو لفظي والمندوب والمسحب والتطوع
 والسنة مترادفة خلافا لابي حنيفة وهو لفظي ويجب
 بالشرع خلافا لابي حنيفة ووجوب اتمام الحج لان نقله كفرض
 نية وكفارة وغيرها والسبب ما يضاف الحكم اليه للتعلق به
 من حيث انه معرف للحكم او غيره والشرط بان لا مانع الوصف
 الوجودي الظاهر المنضبط المعرف بنقض الحكم كالأبوة في
 القصاص والصلاة موافقة ذي وجهين الشرع وقيل في العبادات
 اسقاط القضاء وبسبب العقد ترتيب اثره والعبادة اجزاؤها
 اي كفايتها في سقوط التعبد وقيل اسقاط القضاء وتختص
 الاجزاء بالمطوب وقيل بالواجب ويقابلها البطلان وهو الفساد
 خلافا لابي حنيفة والاداء فعل بمعنى وقيل كل ما دخل وقته وقيل
 ضرورة والتؤدي ما فعل والوقت الزمان المقدر له شرعا
 مطلقا والقضاء فعل كل وقيل بمعنى ما صنع وقت اداة استدراكا
 لما سبق له مقتضى الفعل مطلقا والقضاء الفعول والاعادة
 فعله في وقت الاداء وقيل لخلل وقيل لغزير الصلاة المذرة معا
 والحكم الشرعي ان تغير السهولة لغزير مع قيام السبب للحكم الاصيل
 فرفضه كاحل الميتة والقصر والسلم وطر سافر لا يجزئه الصوم